المصـــــدر : البلاد
التـــاريخ : 10-05-2006 العـــدد : 18091
الصفحـات : 10 المسلسل : 97

أمر بانشاء مركز مالي متطور في الرياض.. المليك:

لن نرهن مستقبل أجيالنا لرغد الجيل الحاضر.. ولن نحمِّل الجيل الحالي المعاناة لرغد الأجيال القادمة

اقتصادنا نما بمعدل ٦,٥٪ والقطاع الخاص بمعدل ٧٪ وحققنا فائضاً كبيراً بالميزانية

الاستثمار في البنية الأساسية والعنصر البشري يحظى بالاهتمام المناسب وسنركز على التدريب

الانفتاح الاقتصادي سيستمر وسنعزز التفاعل البناء مع العالم الخارجي

نعي التحديات التي تواجهنا ولن نتجاوزها إلا بالعمل المتواصل باتجاه التنمية المستدامة

المصـــــدر : البلاد
التـــاريخ : 10-05-2006 العـــدد : 18091
الصفحـات : 10 المسلسل : 97

الرياض ـ واس

وجه خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود حفظه الله بانشاء مركز مالي متطور في مدينة الرياض يضم جميع المؤسسات المالية العاملة في القطاع .

جاء ذلك في الكلمة التي وجهها خادم الحرمين الشريفين لندوة (بناء المستقبل) التي افتتحت امس في فندق الفيصلية بالرياض تحت رعاية خادم الحرمين الشريفين وتنظمها وزارة المالية ومبنة السوق المالية والهيئة العامة للاستثمار بالتعاون مع مؤسسة اليورومني

وفيما يلي نص كلمة الملك عبدالله بن عبدالعزيز التي ألقاها نيابة عنه معالي وزير المالية الدكتور ابراهيم بن عبدالعزيز العساف ـ

أصحاب المعالي والسعادة

الحضور الكرم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

أرحب بكم جميعاً وأشكر للجهات المنظمة وبالتعاون مع مؤسسة يوروموني جهودها في الاعداد والترتيب لهذا المؤتمر وحسن اختيار موضوعه (بناء المستقبل) هدف كل أمة اذ لا مكان لأمة لا تهتم ببناء مستقبلها .

الحضور الكرم

نحن شعب مؤمن بربه وهذا الايمان يدفعنا لنعمل ليومنا ولغدنا ففي الوقت الذي نجني فيه ثمار ما غرسه الآباء والاجداد مطلوب منا أن نغرس ليجني أبناؤنا وأحفادنا .

ان بناء المستقبل يبدأ من الحاضر وما نرتب أن يكون عليه مستقبلنا مرتبط بعد توفيق الله بما نتخذه اليوم من سياسات .

من هنا نحرص في المملكة على أن تكون سياساتنا مدروسة الاثار والنتائج حاضرا ومستقبلا فلا نرهن مستقبل أجيالنا لرغد الجيل الحاضر كما لا نحمل الجيل الحالي المعاناة لرغد الاجيال القادمة فنحن نعمل بتوازن بين الحاضر والمستقبل ولرغد أجيال الحاضر والمستقبل .

الحضور الكرم

كان اداء اقتصادنا خلال العام الماضي جيدا اذ نما الاقتصاد بمعدل حقيقي تجاوز ستة ونصف بالمئة وبشكل خاص كان اداء القطاع الخاص متميزا حيث نما بحوالي سبعة بالمئة وحققت الميزانية الحكومية فائضا كبيرا وقد تم ذلك بفضل الله ثم نتيجة لتحسن الايرادات النفطية كما بدأنا نجني ثمار برنامج الاصلاح الاقتصادي وتنوقع استمرار الاداء الاقتصادي الجيد

واستمرارا في تنفيذ برنامج الاصلاح الاقتصادي الهادف الى تعزيز هيكل الاقتصاد الوطني وتنويعه فقد تم خلال العام الماضي الموافقة على العديد من الانظمة والاجراءات التي من شأنها تعزيز البيئة الاستثمارية ومنها الترتيبات التنظيمية لاجهزة القضاء وفض المنازعات ونظام العمل ونظام الكهرباء وتشكيل مجلس لحماية المنافسة العادلة .

وفي هذا السياق جاءت توجيهاتنا في العامين الماضيين بتخصيص فائض الميزانية لتمويل مشاريع حيوية للتنمية ولرفاه مواطنينا في قطاعات (النقل و الصحة و التعليم و التدريب والمياه) وكذلك لتعزيز رؤوس أموال صناديق التنمية العقارية والصناعية وبنك التسليف السعودي وما تبقى وجه لتسديد جزء من الدين العام والذي سنواصل جهودنا لخفضه حتى يصل الى المستويات المقبولة اقتصاديا وما لا يؤثر سلبا على مسيرة التنمية الاقتصادية ولا يرهن مستقبل أجيالنا القادمة .

اننا نولي الاستثمار في البنية الاساسية الاهتمام الذي نستحقه باعتبارها العوامل الضرورية للنمو والتنمية حاضراً ومستقبلا كما سنستمر وبشكل خاص بالاهتمام في الاستثمار في العنصر البشري فالثروة الحقيقية لأي أمة هي أبناؤها وذلك بالتركيز على التعليم والتدريب خاصة التخصصات والمهارات التي يتطلبها الاقتصاد

كما نكللت ولله الحمد جهودنا للانضمام لمنظمة التجارة العالمية بالنجاح ونتطلع إلى أن تكون هذه العضوية عاملا يسهم في تطوير اقتصادنا وأن نكون عضواً فاعلاً في صياغة قواعد النظام التجاري الدولي بالتعاون مع أعضاء المنظمة الاخرين وما يبعث على الرضا أن الالتزامات التي إلتزمت بها بلادنا جاءت متوافقة مع أوضاعنا الاقتصادية وغير متعارضة مع قيمنا ومبادئنا

الحضور الكرم .

على الرغم مما حققته بلادنا خلال الثلاثة عقود الماضية من تنمية بشرية ومادية متميزة قياسا بالفترة الزمنية إلا أن طموحاتنا وطموحات مواطنينا تتجاوز ذلك ولذلك يعمل على بناء اقتصادنا ليكون إقتصاداً متنوعاً ومرهراً ورائداً إقليمياً ودولياً يحفز تطلعات المواطنين بعد أفضل .

ونحن على وعي وإدراك للتحديات التي تواجه اقتصادنا ومنها تطوير الموارد البشرية وتعزيز القدرة التنافسية لاقتصادنا وتطوير المؤسسات والإدارة وتوفير فرص العمل المجزية لراغبي العمل من المواطنين .والإستخدام الأمثل لثروة العمل الوطنية وتحقيق التنمية المتوازنة بين المناطق وحفز النمو في المناطق الأقل نموا وبما ينسجم مع ميزاتها النسبية وتوفير بيئة صحية وجاذبة للاستثمار.

الحضور الكرم

إن مواجهة هذه التحديات تتطلب منا العمل المتواصل لاستكمال بناء مقومات التنمية المستدامة واستمرار منهجنا في الإصلاح الاقتصادي وذلك بالتطوير المؤسسي والإداري في القطاع الحكومي وتعزيز شفافية العمل والإجراءات وتحسين بيئة الاستثمار واتباع سياسات مالية ونقدية داعمة للنمو مع المحافظة على استقرار الاسعار وتطوير السوق المالية لتكون وسيلة فاعلة في توسيع وتنويع مجالات الاستثمار وتعزيز الشفافية والعدالة والفعالية للمتعاملين فيها .

وفي إطار الجهود المبذولة لتطوير القطاع المالي سيتم إنشاء مركز مالي متطور في مدينة الرياض يضم المؤسسات المالية العاملة في القطاع مع استمرار مراجعة هيكلة القطاع وأطره التنظيمية من أجل التطوير المستمر المتوافق مع حاجات الاقتصاد المحلي وتعزيزا لقدراته التنافسية إقليميا ودوليا والاستمرار كذلك بتشجيع القطاع الخاص لزيادة إسهامه في التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال تطوير شراكة فاعلة بين القطاعين الحكومي والخاص واستكمال الاطر التنظيمية والرقابية اللازمة لذلك.

كما اننا مستمرون في الانفتاح الاقتصادي وتعزيز التفاعل البناء مع العالم الخارجي بما يخدم مصالح بلادنا ويعزز تواجدها على الساحة الدولية.

وفي الختام اتمنى لمؤتمركم النجاح متطلعاً الى ما سيخرج به من توصيات ومقترحات بناءة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

وأوضح معالي وزير المالية أن خادم الحرمين الشريفين وافق بتشريف هذا المركز بأن يحمل اسمه الكريم بحيث يصبح المسمى (مركز الملك عبدالله المالي).

وقال معاليه في كلمة قصيرة (أن مركز الملك عبدالله المالي جاء نتيجة لتضافر الجهات المشرفة على القطاعات المالية حيث بدأ الاعداد له قبل ما يقرب من السنتين) .

ونوه بجهود المؤسسة العامة للتقاعد المالك والمطور

المصـــــدر : البلاد

التـــاريخ : 10-05-2006 العـــدد : 18091

الصفحـات : 10 المسلسل : 97

العساف: المركز المالي سيحمل مسمى مركز الملك عبدالله المالي

النعيمي: طاقة التكرير ستظل مصدر القلق خلال السنوات الاربع القادمة

للمشروع وحيثة سوق المال التي ستكون باذن الله محور الارتكاز لهذا المشروع العملاق الذي تبلغ مساحته حوالي (١٦٠٠٠٠٠) متر مربع.

ثم ألقى معالي وزير البترول والثروة المعدنية المهندس علي بن ابراهيم النعيمي كلمة تناول فيها تطورات وضع الاقتصاد العالمي منذ مطلع العقد الحالي ارتفع معه الطلب العالمي على البترول بشكل متسارع مما أدى إلى زيادة سنوية في الطلب على البترول لم تحدث من قبل.

وقال (ان المملكة العربية السعودية أسهمت بشكل كبير في مواجهة الارتفاع في الطلب العالمي على البترول بحيث وصل إسهام المملكة خلال النصف الاول من هذا العقد إلى حوالي 25 في المائة من إجمالي الزيادة في العرض العالمي من البترول ولهذا ارتفع انتاج المملكة من البترول من ٧.٧ مليون برميل يوميا في أواخر عام 1999م إلى ٩.٥ مليون برميل يوميا في الوقت الحاضر).

وتوقع استمرار نمو الاقتصاد العالمي خلال بقية هذا العقد بنفس المعدلات الحالية وبالتالي استمرار نمو الطلب على البترول خلال هذه الفترة وان كان بنسب أقل من معدلات نمو خلال النصف الاول من هذا العقد نتيجة لارتفاع اسعار البترول ووجود بعض العوائق أمام الصناعة البترولية العالمية بينها الضرائب العالية وسياسات بعض الدول المستهلكة الرامية إلى تقليص زيادة الطلب على البترول إلا إنه من المحتمل أن تبلغ الزيادة في الطلب على البترول مع بداية العقد القادم إلى حوالي ستة ملايين برميل يوميا.

وأكد معالي المهندس النعيمي أن الدول المنتجة للبترول وفي مقدمتها المملكة قادرة على تلبية هذه الزيادة بسهولة .

وأضاف (ان المملكة لديها الان طاقة إنتاجية فائضة تصل إلى ١.٨ مليون برميل يوميا هذا فضلاً عما سيضاف إلى هذه الطاقة الانتاجية خلال السنوات الثلاث القادمة أي أن المملكة وحدها قادرة على تلبية حوالي 50 في المائة من زيادة الطلب العالمي المتوقع بحلول عام 2010م كما أنني على اطلاع ومعرفة بخطط العديد من الدول المنتجة الاخرى التي تعمل على زيادة طاقتها الانتاجية وسوف تؤدي هذه الجهود بتوفيق الله إلى تمكين المملكة وبقية دول الاوبك من الاحتفاظ بطاقة إنتاجية فائضة طوال هذا العقد والعقد القادم).

بيد أن معاليه رأى أن ما يثير القلق بالنسبة للصناعة البترولية خلال السنوات الاربع القادمة هو مدى توفر طاقة تكرير كافية على المستوى العالمي وذلك في ضوء انخفاض الاستثمار في صناعة التكرير خلال العقدين الماضيين نتيجة لتدني عوائد هذا القطاع وبسبب الانظمة الحكومية المتشددة في الدول الصناعية الرئيسة وما تفرضه من قيود كبيرة على عمليات التكرير ونوعية المنتجات البترولية محليا وعالميا.

وقال (انه على الرغم من أن هناك العديد من المشروعات العالمية لانشاء مصاف جديدة للبترول أو توسعة بعض المصافي القائمة حيث تعمل شركة ارامكو السعودية على سبيل المثال لا الحصر على رفع طاقتها التكريرية خلال السنوات الخمس القادمة بحوالي مليوني برميل يومياً داخل المملكة وخارجها وهناك ايضاً إضافات مماثلة في بعض الدول العربية وفي بقية انحاء العالم إلا أن المشكلة تكمن في أن هذه المشروعات تحتاج إلى وقت طويل لإنجازها اضافة أي أن كثيرا من المصافي القائمة بالفعل قديمة وتحتاج إلى استثمارات لتصبح قادرة على المنافسة وعلى تكرير الزيوت الثقيلة المرة ما يعني أن مشكلة توفر الطاقة التكريرية المناسبة والمطابقة للانظمة الجديدة والمتشددة المتغيرة باستمرار في بعض الدول المستهلكة سوف تستمر لسنوات عدة).

وشدد معالي وزير البترول والثروة المعدنية على ضرورة أن تعمل الدول البترولية الرئيسة المستهلكة والمنتجة معاً من أجل تذليل العقبات التي تواجه صناعة التكرير وتواجه كذلك نوعيات المنتجات البترولية المستخدمة وذلك من أجل المساعدة على استقرار السوق.

وأكد أن المملكة العربية السعودية وبتوجيهات مباشرة من خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز وسمو ولي عهده الامين صاحب السمو الملكي الامير سلطان بن عبدالعزيز حفظهما الله تهدف إلى الاسهام بشكل فعال في استقرار السوق البترولية الدولية من حيث توازن العرض والطلب وفي حيث استقرار الاسعار عند مستويات تناسب الدول المنتجة والمستهلكة وتسهم في نمو الاستثمارات البترولية وفي استمرار البترول كسلعة مفضلة في مزيج الطاقة العالمي من أجل الاسهام في نمو الاقتصاد العالمي بشكل عام واقتصادات الدول النامية بشكل خاص.

وأعرب عن الاعتقاد أن أسعار البترول خلال بقية هذا العقد ستظل متماسكة .

وفيما يتعلق بانتاج المملكة من البترول قال معاليه (إن لدينا الاستعداد لزيادته في حال الحاجة إلى ذلك كما ان الاضافات الجديدة إلى إنتاج المملكة ستكون من البترول الخام الخفيف الذي تحتاجه السوق العالمية من ناحية والذي يحقق عائداً افضل للمملكة من ناحية اخرى).

وتحدث معاليه عن الاقتصاد السعودي وعلاقته بالبترول فقال (ان الاقتصاد السعودي شهد نمواً جيداً خلال السنوات القليلة الماضية ومن المتوقع بإذن الله ان يستمر هذا النمو الجيد خلال السنوات القادمةوما يساعدنا على التفاؤل بنمو وتطور الاقتصاد السعودي بجانب ارتفاع عائدات البترول هو المبادرات الاقتصادية الواعدة التي يقودها خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز التي تشمل الاهتمام بالتعليم والتنمية البشرية وإعادة تنظيم الكثير من المؤسسات الحكومية ذات الشأن الاقتصادي والانفتاح الاقتصادي بما في ذلك الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وتشجيع الاستثمار المحلي والاجنبي في قطاعات الاقتصاد السعودي المختلفة وتخصيص بعض المؤسسات والشركات والقطاعات الاقتصادية وتيسير الاجراءات الادارية والقضائية والحكومية لدعم وتعزيز النمو الاقتصادي بما في ذلك إصدار العديد من الانظمة الجديدة التي تسهم في النمو الاقتصادي وبتزامن مع كل هذه المبادرات إطلاق الكثير من المشروعات التي تمس جميع الجوانب الاقتصادية).